

Distr.: General
7 March 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة الخامسة

نيويورك، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الرئيسي: الأهداف الإنمائية للألفية
والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف

معلومات واردة من منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمانة العامة

قام المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في تقريره عن دورته الرابعة، المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، بتحديد بعض المقترحات والأهداف والتوصيات والمجالات الممكنة للعمل في المستقبل، وأوصى الدول، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية، بالمساعدة في تنفيذها. ويرد في هذه المذكرة والإضافات الملحق بها، معلومات بهذا الشأن واردة من المنظمات غير الحكومية.

* E/C.19/2006/1.



منظمة العمل الدولية

موجز

يوضح التقرير الذي أحالته منظمة العمل الدولية إلى منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الخامسة الحالة الراهنة لعدد من مشروعات وبرامج المنظمة التي تتناول قضايا الشعوب الأصلية. وقد قام بتنسيق هذا التقرير الفريق الاستشاري المتعدد القطاعات الذي أنشأته مؤخرًا منظمة العمل الدولية والمعني بقضايا الشعوب الأصلية. ويجمع التقرير معلومات ومدخلات ذات صلة بالشعوب والقبائل الأصلية من مختلف برامج المنظمة. ويركز على المعلومات التي ترتبط بإعادة تحديد الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد أيضا في سياق الفروع ذات الصلة من التقرير عدد من الاقتراحات والتوصيات المطروحة بناء على المعلومات الواردة فيه.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	الاستجابة لتوصيات المنتدى الموجهة حصرا إلى وكالات/صناديق/برامج/ إدارات بعينها	٧-١	٤
ثانيا -	الاستجابة لتوصيات المنتدى الموجهة إلى وكالة واحدة أو أكثر أو إلى منظومة الأمم المتحدة	١٧-٨	٦
ثالثا -	العراقيل التي تحول دون تنفيذ توصيات المنتدى والسياسات الأخرى المتعلقة بالشعوب الأصلية	١٨	٩
رابعا -	معلومات مهمة أخرى بشأن السياسات أو البرامج أو الأنشطة التي اضطلع بها في الآونة الأخيرة ضمن منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية . . .	٤٣-١٩	٩
خامسا -	المعلومات والاقتراحات المتعلقة بالموضوع الخاص بالدورة الخامسة، "الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف"	٩٠-٤٤	١٧

أولا - الاستجابة لتوصيات المنتدى الموجهة حصرا إلى وكالات/صناديق/ برامج/إدارات بعينها

١ - ترد أدناه بإيجاز الاستجابات لتوصيات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الواردة في التقرير الخاص بدورته الرابعة^(١).

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ٣١)

٢ - تشير هذه التوصية إلى عدد من الأولويات والإجراءات المختلفة. ومن واقع خبرة منظمة العمل الدولية، ينطوي بناء القدرات على تدخلات متوسطة وطويلة الأجل تسبقها بحوث ومشاورات لتحديد احتياجات بعينها يتعين تلبيتها عن طريق بناء القدرات. وينطبق ذلك على مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها وعلى المؤسسات الساعية إلى تحسين قدرتها على تناول قضايا الشعوب الأصلية والقبلية. والواقع أن هذين النوعين من أساليب بناء القدرات متلازمان حيث يتعين على المؤسسات، في تصديها للتحديات التي تواجهها، أن تؤدي عملها بالتعاون والتشاور مع منظمات الشعوب الأصلية.

٣ - وفي حين أن حلقات العمل تفيد من حيث أنها تجمع بين العديد من أصحاب المصالح وتسفر عن تفهم مشترك لشواغل الشعوب الأصلية وتمكن الجهات الفاعلة من تناول قضايا تنمية الشعوب الأصلية على نحو أكثر فعالية، فإنه لا بد من العناية بضمان ألا تكون هذه الحلقات أحداثا منعزلة بل جزءا من برامج قائمة ذات أجل أطول. وتقوم منظمة العمل الدولية حاليا بعدد من الأنشطة لتحديد الاحتياجات وبناء القدرات من شأنها المساهمة في بناء القدرات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية كما هو مقترح في توصية المنتدى.

وتشمل أنشطة تحديد الاحتياجات في هذا الصدد مجموعة من المشاريع البحثية

تشمّل:

(أ) تحليل ١٤ ورقة من الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر من حيث

محتواها فيما يتصل بالمسائل العرقية؛

(ب) ثلاث دراسات قطرية عن مشاركة الشعوب الأصلية والقبلية في إعداد

الورقات الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر، ومفاهيم الفقر لدى الشعوب الأصلية؛

(ج) مشاورات وطنية متعمقة عقدت في نيبال بشأن ورقات استراتيجية الحد

من الفقر والعمل اللائق؛

(د) خمس دراسات إفرادية صغرى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عدد مختار من مجتمعات الشعوب الأصلية في بوليفيا وغواتيمالا والكاميرون وكمبوديا ونيبال.

٤ - وتعمق هذه البحوث فهمنا لأمر منها احتياجات بناء القدرات في عدد من السياقات، للمساهمة بذلك في وضع الخطوط العريضة لاستراتيجيات وألويات العمل من أجل إدماج قضايا الشعوب الأصلية في العمليات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن بين الأهداف العامة لهذه البحوث، من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي، تحديد احتياجات بناء القدرات الخاصة بمجموعة من الجهات الفاعلة بعينها، مثل المؤسسات والحكومات ومجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها، التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، تشترك منظمة العمل الدولية، مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية، في عمليات لبناء القدرات متوسطة وطويلة الأجل على الصعيد الدولي والوطنية والمحلية، منها ما يلي:

(أ) على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والمجتمعات المحلية في كمبوديا، في إطار مشروع يتعلق بنهج قائم على الحقوق إزاء تنمية الشعوب الأصلية؛

(ب) على الصعيد الوطني في كينيا، عن طريق عدد من منظمات الشعوب الأصلية؛

(ج) في نيبال، مع المنظمة الوطنية الجامعة المعنية بالشعوب الأصلية وحكومة نيبال.

٦ - وعلى الصعيد المؤسسي وبناء على الخبرة التقنية التي تتمتع بها منظمة العمل الدولية، تواصل هذه المنظمة تنظيم عمليات بناء القدرات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة المتعددة الأطراف، وذلك لمساعدة تلك الجهات الفاعلة على تطوير أدوات للعمل بفعالية بالتنسيق مع الشعوب الأصلية والقبلية. وفيما يلي بعض أمثلة هذه الأنشطة:

(أ) عقد دورة دراسية تقنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عن التعاون على التنمية والشعوب الأصلية والقبلية لممثلين من وكالات منظومة الأمم المتحدة وإدارات الأمم المتحدة والمناخين، لتمكين مختلف الوكالات التي تواجه تحديات مماثلة في مجال حقوق الشعوب الأصلية من تبادل الخبرات فيما بينها؛

(ب) عقد دورة دراسية تدريبية في تورينو، بإيطاليا، لموظفين رئيسيين من منظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمناحين. وكان الغرض من التدريب الاستعانة بما تملكه تلك الجهات الفاعلة من أدوات وكفاءات للتصدي لقضايا التنمية المستدامة للشعوب الأصلية؛

(ج) واستنادا إلى تجارب عام ٢٠٠٥، ستقوم منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ بتوسيع نطاق أنشطتها التدريبية وستعقد الدورة الدراسية التقنية مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٧ - وتشهد كل تلك الأنشطة، التي يرد عنها المزيد من التفاصيل في الفرع رابعا أدناه، على إسهام منظمة العمل الدولية المستمر في بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعات الشعوب الأصلية، وعلى المشاركة النشطة للمنظمة في العملية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً - الاستجابة لتوصيات المنتدى الموجهة إلى وكالة واحدة أو أكثر أو إلى منظومة الأمم المتحدة

٨ - ترد أدناه بإيجاز الاستجابات لتوصيات المنتدى ذات الصلة بمنظمة العمل الدولية. وهذه الاستجابات ليست بالمستفيضة غير أن هناك إشارات إلى مصادر أخرى للمعلومات أينما اقتضى الأمر ذلك. وتندرج معظم المعلومات المتعلقة بهذه التوصيات في إطار عناوين لمواضيع أخرى في هذا التقرير وذلك لتفادي الازدواجية وضمان وضع المعلومات في سياقها المناسب.

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ٨)

٩ - توجه منظمة العمل الدولية الانتباه إلى ما تقوم به من جهود في مجال البحث والتوعية بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كما هو مبين في الفقرة ٢٢ (ب) أدناه.

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ١٥)

١٠ - تقوم منظمة العمل الدولية بجمع البيانات ذات الصلة بقضايا الشعوب الأصلية بوصفها ناتجا فرعيا لما يلي: ما تقدمه البلدان من تقارير عن تطبيق أحكام اتفاقية المنظمة

بشأن حماية السكان الأصليين وغيرهم من السكان القبليين وشبه القبليين وإدماجهم في المجتمع العام للبلدان المستقلة (الاتفاقية رقم ١٠٧) لعام ١٩٥٧، واتفاقية المنظمة بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم ١٦٩) لعام ١٩٨٩؛ ونواتج المشروعات التعاونية التقنية ذات الصلة بقضايا الشعوب الأصلية التي تُنفذ بدعم تقني من المنظمة (بشأن حقوق الشعوب الأصلية أو العمل القسري، على سبيل المثال)؛ وعلى ذلك، فإن هذه الإحصاءات لا تمثل كافة مجموعات الشعوب الأصلية تمثيلاً كاملاً على أي من الصعيدين القطري أو العالمي. وهناك قصور كبير في المعلومات الكمية المتاحة لمنظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية.

١١ - بيد أنه جرى الاضطلاع مؤخراً ببعض الأعمال في إطار مشروع تعزيز السياسات العامة لمنظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية. وفي هذا الصدد، أُجريت ثلاث دراسات إفرادية عن مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات استراتيجية الحد من الفقر في كل من الكاميرون وكمبوديا ونيبال وذلك بالتشاور مع هذه الشعوب. وترد الاستنتاجات الرئيسية التي أسفرت عنها تلك الدراسات في الفقرات ٥٣ إلى ٦١ أدناه. بيد أنه بغض النظر عن الاستنتاجات التي تمحضت عنها تلك الدراسات، فإنها قد أثارت شواغل هامة تتعلق بمفاهيم الفقر من منظور الشعوب الأصلية والقبلية التي كثيراً ما تختلف عن مفاهيم عموم السكان.

١٢ - فالدراسات التي أُجريت في الكاميرون وكمبوديا على سبيل المثال استندت إلى مشاورات متعمقة مع عدد من مجتمعات الشعوب الأصلية، ويمكن أن تُستقى من هذه المشاورات الجوانب العامة المشتركة الواردة فيما يلي وهي تتعلق بمؤشرات الفقر كما تراها الشعوب الأصلية:

(أ) مفاهيم الفقر لدى الشعوب الأصلية ليست ثابتة بل إنها تتغير حسب مستويات اندماجها في النسيج الاجتماعي واقتصاد السوق، وكذلك حسب مشاكل بعينها تواجهها هذه المجتمعات الأصلية تمثل في انعدام فرص حيازة الأراضي أو استغلال الموارد؛

(ب) ذكرت المجتمعات التي جرت استشارتها انعدام حقوق حيازة الأراضي أو استغلال الموارد بوصفه مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الفقر؛

(ج) تعتقد الشعوب الأصلية أيضاً أن عدم الاعتراف بحقوقها الجماعية يعد عائقاً يحول دون وضع أساليب فعالة وملائمة للتصدي لحالة الفقر السائدة فيها؛

(د) يعد انعدام إمكانية الحصول على الخدمات (التعليم والرعاية الصحية) مؤشراً هاماً من مؤشرات الفقر؛

- (هـ) الأمن الغذائي عامل أساسي ذو أثر في مفاهيم الفقر لدى الشعوب الأصلية؛
- (و) برز أيضا الفقر الثقافي (مع الإشارة خاصة إلى التآكل التدريجي للقدررة على اتخاذ القرارات وفقا لما تمليه التقاليد) باعتباره مؤشرا مهما من مؤشرات الفقر؛
- (ز) ويعد انعدام المعارف والمعلومات عاملا هاما يساهم في حالة الفقر التي تعاني منها الشعوب الأصلية.

١٣ - وجرى التوصل لهذه الاستنتاجات بفضل مشاورات أجريت مع عدد معين من مجتمعات الشعوب الأصلية ومنظماتها. وبناء على ذلك، لا بد من تسليط الضوء على الحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال للحصول على نتائج يمكن تطبيقها بشكل أعم. بيد أن هذه الدراسات من شأنها أن توفر التوجيه اللازم لمواصلة العمل على وضع المؤشرات. وأنه لأمر ذو أهمية قصوى أن يستند أي تطور يطرأ على المؤشرات الخاصة بالشعوب الأصلية إلى مشاورات مع ممثلي المجتمعات والشعوب المعنية.

١٤ - ومنظمة العمل الدولية بصدد البدء في استعراض المؤشرات الممكنة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لطوائف الشعوب الأصلية وظروف عملها وذلك في سياق مشروعات أخرى يوشك البدء في تنفيذها. ولن تطبق هذه المؤشرات بشكل عام إلا أنها يمكن أن تكون أساسا للمزيد من العمل في المستقبل.

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ١٦)

١٥ - كما ورد أعلاه، فإن بناء القدرات من أجل التصدي لقضايا الشعوب الأصلية يعد جزءا رئيسيا من عمل مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية (المشروع ١٦٩ PROP 169). وترد أنشطة بناء القدرات المخصصة للمؤسسات والمناطق والأقطار في الفرع رابعا أدناه.

التوصية

١٦ - قامت منظمة العمل الدولية بتمويل ترجمة اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية رقم ١٦٩ إلى عدة لغات بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية. (والمتوفرة في الموقع التالي: <http://www.ilo.org/indigenous>). ويُعتمد أيضا ترجمة مواد تدريبية مختلفة إلى لغات الشعوب الأصلية لخدمة الأنشطة القطرية.

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ٧٣)

١٧ - كما هو مبين في الفقرة ٣٦ أدناه، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لمؤسسة الهنود الوطنية البرازيلية من أجل تنظيم الندوة الدولية الأولى عن الشعوب الأصلية المعزولة بمنطقة الأمازون، وذلك للاستجابة تحديدا للحاجة إلى صياغة سياسات عامة مشتركة لحماية الشعوب الأصلية المعزولة.

ثالثا - العراقيل التي تحول دون تنفيذ توصيات المنتدى، والسياسات الأخرى المتعلقة بالشعوب الأصلية

التوصية

(E/2005/43، الفقرة ٦٦)

١٨ - للإطلاع على المناقشة التي جرت بشأن القضايا المتعلقة بإقامة شراكة بين المنظمات الدولية والشعوب الأصلية، يرجى نظر الفقرات ٨٤ إلى ٩٠ أدناه. وتعمل منظمة العمل الدولية على أساس المشاورة والمشاركة مع الشعوب الأصلية والقبلية، ولكنها تضع أيضا في اعتبارها التحديات التي ينطوي عليها العمل مع منظمات صغيرة للشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يخص الهوية التنظيمية التي غالبا ما توجد بين المستويين الدولي والمحلي. ومن المهم أيضا مراعاة إشكالية فرض المنطق التنظيمي للمنظمات الدولية على الشعوب الأصلية.

رابعا - معلومات مهمة أخرى بشأن السياسات أو البرامج أو الأنشطة التي اضطلع بها في الآونة الأخيرة ضمن منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية

١٩ - لقد تم تناول العديد من الأنشطة المبيّنة أدناه بمزيد من التفصيل في العدد الأخير من نشرة منظمة العمل الدولية عن قضايا الشعوب الأصلية *Newsletter on Indigenous Issues*، المتاح في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت <http://www.ilo.org/indigenous>، وفي النسخة المطبوعة من هذه النشرة التي يمكن الحصول عليها من مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية (PRO 169).

ألف - الفريق الاستشاري المشترك بين القطاعات المعني بقضايا الشعوب الأصلية

٢٠ - شكّل مؤخرا فريق استشاري بغية كفاءة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها إدارات منظمة العمل الدولية، في تناولها لقضايا الشعوب الأصلية والقبلية، والرامية إلى إعمال الحقوق والحد من الفقر. وفضلا عن تيسير وضع إطار استراتيجي عام لعمل منظمة العمل الدولية في مجال قضايا الشعوب الأصلية والقبلية، يهدف الفريق إلى جعل الصلات القائمة بين قضايا الشعوب الأصلية والقبلية والمجالات الأساسية لعمل المنظمة أكثر وضوحا. فعلى سبيل المثال، لم تنزل الأنشطة في مجالات الحقوق الأساسية والفقر وعمل الأطفال والعمل القسري والسخرة والهجرة والتمييز تضم بإطراد برنامجا خاصا بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية. ويقوم الفريق الاستشاري، بصفته تلك، بدور هام في البرنامج الأوسع الرامي إلى تعميم مراعاة شواغل الشعوب الأصلية والقبلية في جميع مجالات عمل منظمة العمل الدولية.

باء - مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية (المشروع - ١٦٩)

٢١ - تتمثل المجالات ذات الأولوية والاستراتيجيات المستقبلية للمشروع فيما يلي:

(أ) **تدريب الموظفين:** لقد كانت التجارب الأولية في هذا المجال إيجابية جدا، ويُستهدف مواصلة بناء قدرات موظفي منظمة العمل الدولية لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية من خلال التدريب المتواصل في عام ٢٠٠٦. وعلاوة على التدريب المشترك بين الأقاليم، سيعقد نشاطان إقليميان في أفريقيا وآسيا حيث الاحتياجات أشد؛

(ب) **تعميم مراعاة قضايا الشعوب الأصلية:** يواصل المشروع ١٦٩ تحديد نقاط للدخول ومتابعتها من خلال مبادرات منظمة العمل الدولية في المجالات الأخرى، مثل المبادرات التي تتخذ في إطار إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال. ويعمل المشروع ١٦٩، بصفته تلك، باعتباره الجهة المنسقة للفريق الاستشاري المشترك بين القطاعات التابع لمنظمة العمل الدولية والمعني بقضايا الشعوب الأصلية (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه)؛

(ج) **التنفيذ:** في حين أن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ تتيح إطارا توجيهيا للتشاور والمشاركة، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة العمليات المحددة التي يتطلبها تنفيذ مبادئ هذه الاتفاقية. وانسجاما مع ذلك الهدف وكخطوة أولى نحو وضع مبادئ توجيهية للحكومات والشعوب الأصلية والأطراف المعنية الأخرى، سيبدأ المشروع ١٦٩ في توثيق الممارسات الجيدة في ذلك المجال.

عمل المشروع ١٦٩ الممول من قبل المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

٢٢ - حصل المشروع ١٦٩ مؤخرا على تمويل من مبادرة المفوضية الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يغطي احتياجات خطة عمل تستغرق ثلاث سنوات. ويشمل العناصر الثلاثة التالية:

(أ) تبادل الخبرات فيما يتعلق بتنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ على مستوى عالمي: ستعقد مشاورات إقليمية مع الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كخطوة أولى من أجل تحديد الشراكات اللازمة للبحث في الممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وسيشمل البحث إجراء عمليات تقييم للأثر المترتب على ذلك؛ والإصلاح الدستوري وتطوير الأطر المؤسسية الملائمة؛ والإدارة الذاتية؛ وحقوق تملك الأراضي والموارد الطبيعية؛ والقانون العرفي؛ ومنع الصراعات وتسويتها؛ وتنمية التعاون؛ والعمالة والاقتصادات التقليدية؛ والصحة، والتعليم. وستستخدم نتائج البحث في وضع مجموعة من أفضل الممارسات مع التركيز بوجه خاص على مسألة التشاور والمشاركة؛

(ب) تعزيز حقوق الشعوب والمجتمعات الأصلية في أفريقيا عن طريق توثيق ومناقشة الأحكام القانونية والدستورية ذات الصلة: سيُضطلع بمشروع تعاوني مع الفريق العامل المعني بالشعوب والمجتمعات الأصلية التابع للجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وذلك لإجراء بحث في الأحكام التشريعية والدستورية وتنفيذها في مجموعة من البلدان الأفريقية. وقد أنشئت لجنة توجيهية تعنى بالمشروع لإدارة التعاون بين اللجنة الأفريقية، والمشروع ١٦٩، والمؤسسات القائمة على التنفيذ. وستظهر النتيجة الرئيسية للبحث في شكل وثيقة وقاعدة بيانات شاملتين للتشريعات الأفريقية ذات الصلة ستوزع على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في أفريقيا وستستخدم من قبل هذه الجهات؛

(ج) بناء القدرات على الحوار في جنوب آسيا: سيركز هذا العنصر على تسهيل الحوار بشأن قضايا الشعوب الأصلية في باكستان وبنغلاديش ونيبال والهند بمشاركة الحكومات ومؤسسات الشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني. وستمكن شبكات الحوار من إعداد تدريب يستهدف على نحو ملائم منظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وحيثما كانت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ نافذة (في باكستان وبنغلاديش والهند)، فستستخدم كمنبر لأنشطة الحوار وبناء القدرات من أجل

التوعية بقضايا الشعوب الأصلية. وإلى جانب ذلك، فإن التركيز على موضوع العمل اللائق سيحدد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تحقيق العمالة والتنمية الاقتصادية للشعوب الأصلية والقبلية في المناطق المعنية.

تدريب الموظفين

٢٣ - نظم المشروع ١٦٩ حلقة دراسية تدريبية في تورينو، بإيطاليا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لموظفين رئيسيين من مقر منظمة العمل الدولية ومن مكاتبها الميدانية ومن وكالات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو بناء قدرات المشاركين على تعزيز مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وتنفيذها. وحضر الحلقة خبراء في شؤون الشعوب الأصلية لإطلاع المشاركين على خبراتهم في هذا الصدد. وسوف تعقد في مطلع عام ٢٠٠٦ حلقات دراسية تدريبية أخرى على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

الحلقة الدراسية التقنية

٢٤ - في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٥، استضافت منظمة العمل الدولية حلقة دراسية تقنية لممثلين عن إدارات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، متيحة لمختلف الوكالات التي تواجه تحديات مماثلة في مجال حقوق الشعوب الأصلية، الفرصة لتبادل الخبرات فيما بينها. وقد أتاحت هذه المناسبة أيضا الفرصة لتمتين العلاقات فيما بين الوكالات وتحديد مجالات للتعاون والعمل المشترك مستقبلا.

أنشطة المشروع ١٦٩ في نيبال

٢٥ - قام المشروع ١٦٩ (PRO 169)، بتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) أطلق المشروع ١٦٩ مطبوعتين في نيبال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هما *Convention No. 169 and Peace Building in Nepal* ^٧ الاتفاقية رقم ١٦٩ وبناء السلام في نيبال، و *Indigenous Peoples, Poverty Reduction and Conflict in Nepal* الشعوب الأصلية، والحد من الفقر والصراع في نيبال؛

(ب) وشارك ممثلون من المشروع ١٦٩ في المشاورة الإقليمية الأولى بشأن العمل اللائق للشعوب الأصلية، المعقودة في داران، وفي حلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان للقوميات الأصلية في نيبال. وقد أثبتت الحلقة كلتاها أهميا منبرين فعالين للتوعية بعمل منظمة العمل الدولية لصالح الشعوب الأصلية والقبلية في نيبال ولمعالجة قضايا الاستبعاد الاجتماعي وبناء السلام؛

(ج) ويجري الاضطلاع بدراسة صغرى عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لدى طائفة جاناغانية مهددة بالانقراض في الجزء الشمالي من منطقة دولاخا (انظر الفقرتين ٦٦ و ٦٧ أدناه)؛

(د) ويقوم المشروع ١٦٩ حاليا بتنظيم حلقتي عمل في مجال الدعوة لتسليط الضوء على قضايا نساء الشعوب الأصلية في نيبال، إحداها موجهة للحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية في نيبال؛ والأخرى موجهة للمنظمات غير الحكومية للشعوب الأصلية، ستعقدان في عام ٢٠٠٦.

المشاريع في الكاميرون وكمبوديا

٢٦ - أجرى المشروع ١٦٩ دراستين إفراديتين في كل من الكاميرون وكمبوديا بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر وأهميتها للشعوب الأصلية والقبلية، ومشاركتها في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد وضعت أثناء عام ٢٠٠٥ اللمسات الأخيرة على هاتين الدراستين وأطلقنا على المستوى الدولي (في الدورة الرابعة للمنتدى) وفي كل من البلدان المعنية. وللإطلاع على معلومات بشأن التوصيات الواردة في هذه التقارير وبشأن أعمال المتابعة في هذا الصدد، انظر الفقرات ٥٣ إلى ٦٠ أدناه.

كمبوديا

٢٧ - عقدت حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠٠٥ لإطلاق مشروع بشأن نهج قائم على أساس الحقوق لتنمية الشعوب الأصلية في كمبوديا. ويهدف المشروع إلى تحسين بيئة التشريعات والسياسات لصالح الشعوب الأصلية والقبلية في كمبوديا، وتقوية المنظمات التي تمثلها كيما تقوم بدور أكثر فاعلية في عمليتي صنع القرار والتنمية. وشهدت حلقة العمل مشاورات مع ٢٧ ممثلا للشعوب الأصلية من ١٤ مقاطعة، اجتمعوا كلهم واستعدوا ليوم كامل قبل الاجتماع بأصحاب المصلحة الآخرين والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢٨ - ونتيجة لحلقة العمل هذه، يركز المشروع الوطني الآن على بلوغ هدفين رئيسيين هما: تحسين مناخ السياسة العامة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والقبلية في كمبوديا وتسهيل تنفيذ التشريعات تنفيذًا فعالاً؛ وتقوية المنظمات التي تمثل الشعوب الأصلية والقبلية من أجل القيام بدور أكثر فاعلية في عمليتي صنع القرار والتنمية

الكاميرون

٢٩ - ما فتئ المشروع ١٦٩ والمكتب دون الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية في ياوندي يعملان على مدى سنتين لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية. وفي سبيل متابعة هذا العمل،

عقدت حلقة عمل وطنية في الكاميرون خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واستهدفت الحلقة تهيئة المناخ لحوار وطني بناء بين الشعوب الأصلية والقبلية، والجهات الفاعلة التابعة للدولة، والنقابات، والجهات الفاعلة الأخرى المعنية وتحقيق فهم مشترك لظروف عمل ومعيشة الشعوب الأصلية والقبلية في الكاميرون.

٣٠ - واستندت حلقة العمل أيضا إلى توصيات مشروعين بحثيين هما: دراسة بشأن الإطار القانوني لحماية حقوق الشعوب الأصلية في الكاميرون (وهي جهد تشاركي شمل إجراء دراسة نظرية ومشاورات مع ممثلي الشعوب الأصلية، والمسؤولين الحكوميين، ومنظمات غير حكومية في ثلاث من مقاطعات الكاميرون)^(٢)؛ ودراسة عن مشاركة السكان الأصليين في وضع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، ومفاهيم السكان الأصليين للفقر^(٣). علما بأن حلقة العمل الوطنية هذه الأولى من نوعها التي تجمع ممثلين عن جميع الفئات التي تعتبر نفسها من الشعوب الأصلية والقبلية في الكاميرون، تعد حدثا هاما في حد ذاتها.

٣١ - وفي سبيل متابعة توصيات حلقة العمل التشاورية، يجري حاليا تصميم مشروع لبناء القدرات يستغرق سنتين.

دراسات إفرادية صغرى متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية

٣٢ - يجري الاضطلاع حاليا بدراسات إفرادية صغرى في بوليفيا وغواتيمالا والكامبيرون وكمبوديا ونيبال. وتركز الدراسة، في كل بلد، على تحليل العوامل الصغرى والكبرى في فرادى مجتمعات أو قوى الشعوب الأصلية التي تحتاج إلى معالجة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب ورقات استراتيجية الحد من الفقر، تساهم هذه الدراسات في عمل المنتدى لدى اضطلاعهم بمهمته المتمثلة في إسداء المشورة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب الأصلية والقبلية.

مشروع لدراسة القانون العرفي للشعوب الأصلية في المغرب

٣٣ - البحث في كيفية إدماج القانون العرفي للشعوب الأصلية بالمغرب في صميم التشريعات الوطنية من أجل دعم مشاركة الشعوب الأصلية في العمليات الاجتماعية والإنمائية التي تؤثر فيهم، هو ثمرة مشروع تعاوني بين رابطة تاماينوت (وهي رابطة للشعوب الأصلية في المغرب) ومنظمة العمل الدولية.

٣٤ - هذا، مع العلم بأن الأهداف المباشرة للدراسة هي: مراعاة القانون العرفي في التشريعات الوطنية في شتى المجالات القضائية، وتسهيل إجراء مناقشة على المستوى الوطني

بشأن إيجاد إجراءات منهجية تسمح بمشاركة الهياكل التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الأمازيغية في البرامج أو المشاريع أو السياسات المتعلقة بتنمية أراضيها.

٣٥ - ولهذا الغاية، ستنشر خلاصة القوانين العرفية الأمازيغية باللغات الأمازيغية والعربية والفرنسية ومعها تحليل مقارن للتشريعات الوطنية والقانون العرفي، يشكّلان معا منبرا للحوار بين الحكومة والشعوب الأصلية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى المعنية.

الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في أمريكا الجنوبية

الندوة الدولية الأولى بشأن الشعوب الأصلية المعزولة في منطقة الأمازون

٣٦ - قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لمؤسسة الهنود الوطنية، في تنظيم الندوة الدولية الأولى بشأن الشعوب الأصلية المعزولة في منطقة الأمازون. واقترحت المؤسسة عقد هذه الندوة لإقامة حوار حول صياغة سياسات حمائية مشتركة لصالح الطوائف السكانية الأصلية المعزولة أو المنقطعة عن العالم في منطقة الأمازون.

تدريب زعماء ومحامي الشعوب الأصلية على قانون الحقوق الوطنية والدولية للشعوب الأصلية

٣٧ - عقدت دورة تدريبية لمدة يومين في مكتب منظمة العمل الدولية في برازيليا في تموز/يوليو ٢٠٠٥ للتشجيع على تحسين فهم الإجراءات الوطنية والدولية ولدعم قدرات الشعوب الأصلية وتعزيزها من أجل الدفاع عن حقوقها ومصالحها. وسيعاد إجراء هذا التدريب في عام ٢٠٠٦.

جيم - البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية والبرنامج الأقاليمي لمنظمة العمل الدولية لدعم اعتماد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والقبلية على الذات من خلال التعاونيات والمنظمات الأخرى للاعتماد على الذات

٣٨ - يواصل هذا البرنامج بذل جهود للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز اقتصادات الشعوب الأصلية والقبلية في أفريقيا وآسيا. ولا يزال تركيز البرنامج منصبا على تعزيز سبل عيش هذه الشعوب ودعم مشاركتها في عمليات التنمية عن طريق منظماتها المتشعبة بثقافتها والملمة باحتياجاتها. وقد بذلت جهود لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين على كافة مستويات التنفيذ، سواء في عمل البرنامج بشأن سياسات وبرامج العمالة أو التدريب على بناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية.

٣٩ - ويتضح من خبرة البرنامج المشترك أن تقليص الفقر وتحقيق التنمية في أوساط الشعوب الأصلية والقبلية لا بد أن يقوم على احترام أساسي لثقافات هذه الشعوب ولمفاهيمها للفقر. وقد توسعت مشاريع التنمية المجتمعية في الفلبين في عام ٢٠٠٥ مع تركيز شديد على إقامة صلة بين خبرات القاعدة الشعبية ووضع السياسات. ويتمثل أحد أكبر التحديات بهذا الصدد في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في هذه العملية وتشجيع إدخال تطلعاتها واحتياجاتها في السياسات والبرامج الوطنية في مجال العمالة.

٤٠ - وسوف تركز مبادرات التنمية المجتمعية في الفلبين وفييت نام وكمبوديا في المستقبل على تعزيز اقتصادات الشعوب الأصلية وربط المشاركة المحلية بالسياسة العامة الوطنية. وسوف يتم تعزيز العمليات والآليات التشاورية للحوار بشأن العمالة والحد من الفقر، مع مراعاة المساواة بين الجنسين.

دال - البرنامج البؤري للترويج لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٤١ - في إطار إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، تنفيذ نشاطين رئيسيين يهتمان بشكل مباشر عمليات مراجعة ورقات استراتيجية الحد من الفقر من الناحية الإثنية في ١٤ بلدا (انظر الفقرات ٤٩ إلى ٥٢ أدناه)، وبحث عن الشعوب الأصلية والعمل القسري في أمريكا اللاتينية.

برنامج عمل خاص لمكافحة العمل القسري

٤٢ - قام برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل القسري في عام ٢٠٠٥ بنشر ثلاث دراسات عمدت إلى توثيق ممارسات الإكراه والسخره ضد الشعوب الأصلية في المناطق الريفية في باراغواي وبوليفيا وبيرو. علما بأن هذه الدراسات التي نوقشت في سلسلة من حلقات العمل مع الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أرباب العمل، قد أسفرت عن تطورات مهمة على صعيد السياسات العامة. فقد أنشأت بوليفيا وبيرو لجانا وطنية أنيطت بها مهمة وضع سياسات فعالة لمكافحة ممارسات العمل القسري، في حين أعلنت باراغواي أنها ستفتتح مكتبا لوزارة العمل في منطقة تشاكو. وهناك مشروع جديد لمنظمة العمل الدولية مدته سنة واحدة، وتموله حكومة السويد، سيشيح فرصة لدعم تلك التطورات وتعزيز التعاون بشأن القضية الأوسع المتمثلة في التمييز ضد الشعوب الأصلية في سوق العمل. ويسعى المشروع إلى الترويج لنهج تكاملي إزاء مكافحة العمل القسري والتمييز، وذلك بربط المبادرات المناهضة للعمل القسري بالسياسات الاجتماعية العامة الرامية إلى مكافحة

التمييز العرقي وتعزيز العدالة بين الأجناس في دنيا العمل. وترد في خامسا أدناه معلومات إضافية عن أهمية هذه القضية للشعوب الأصلية والقبلية.

هاء - الأنشطة المشتركة بين الوكالات

٤٣ - بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والوطني المشترك بين الوكالات، تشارك منظمة العمل الدولية بهمة في العمل الجاري على الصعيد الدولي بشأن قضايا الشعوب الأصلية. ومن بين إسهامات منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٥ ما يلي:

(أ) استضافة حلقة دراسية تقنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ عن قضايا الشعوب الأصلية والقبلية، موجهة لممثلين عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها، والجهات المانحة؛

(ب) تقديم إسهام جوهري في حلقة عمل الخبراء الدوليين المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، ومشاركة الشعوب الأصلية، والحكم الرشيد؛

(ج) المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بنساء الشعوب الأصلية؛

(د) تقديم توصيات بشأن الأولويات لعقد دولي جديد للشعوب الأصلية في العالم؛

(هـ) استضافة دارسين من برنامج الزمالة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه؛

(و) المشاركة في اجتماع فريق الدعم المشترك بين الوكالات بشأن قضايا الشعوب الأصلية الذي عُقد في مدينة بنما في أيلول/سبتمبر.

خامسا - المعلومات والاقتراحات المتعلقة بالموضوع الخاص بالدورة الخامسة، "الأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف"

ألف - المساهمة العامة لمنظمة العمل الدولية في عملية الأهداف الإنمائية للألفية

٤٤ - ينسجم هدف توفير العمل اللائق للجميع انسجاما كاملا مع التعهدات الواردة في إعلان الألفية، وتعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى في دعم إعلان الألفية. وتشدد منظمة العمل الدولية أيضا على أهمية أن تمتلك البلدان برامج للعمل اللائق واستراتيجيات للحد من الفقر التي تعمل أفقر

البلدان عن طريقها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتضح هذا من خلال مشاركة منظمة العمل الدولية في صياغة ورقات استراتيجية الحد من الفقر وبرامج العمل اللائق الوطنية في أفقر البلدان. وهناك إقرار متزايد بأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر ينبغي أيضا أن تراعي الاحتياجات المتنوعة للشعوب داخل السياق الوطني نظرا إلى أن الجماعات من قبيل الشعوب الأصلية والقبلية كثيرا ما تزرع أكثر من غيرها تحت وطأة الفقر والجوع بصورة مزمنة. وتتوافر معلومات أخرى عن المساهمة العامة لمنظمة العمل الدولية في عملية الأهداف الإنمائية للألفية على الموقع الشبكي لوحدة تكامل السياسات التابعة لمنظمة العمل الدولية: <http://www.ilo.org/bureau/integration/index.htm>.

٤٥ - وفي استعراض لتأثير مشاركة منظمة العمل الدولية في إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، علقت لجنة العمل والسياسات الاجتماعية التابعة لها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بأن المنظمة قامت بتوحيد أسلوب ومنهجية للعمل في ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي ستظل تقوم على بناء قدرات دوائرها وتنظيم الفوائد العامة من المشاركة في الحوارات المتعلقة بسياسات الحد من الفقر، إلى أقصى حد. وسيتعين على منظمة العمل الدولية أن تزيد نشاطها باستمرار في المساعدة في تقييم ورقات استراتيجية الحد من الفقر على المستويين العالمي والقطري، وفي السعي للتأثير على عمليات الميزانيات، وفي الدعوة لاستراتيجية نمو تقوم على التشغيل وإدراج حقوق الفئات المهملة أحيانا، مثل العمال الزراعيين والعمال في القطاع الاقتصادي غير النظامي، والمهاجرين والشعوب والقبائل الأصلية. (انظر <http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/gh/docs/gh294/pdf/esp-f.pdf>).

٤٦ - وفيما تقع الإسهامات المؤسسية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في عملية الأهداف الإنمائية للألفية في إطار ولاية العمل اللائق لوحدة تكامل السياسات (مع التركيز الخاص على العمل اللائق للشباب) يتقاطع كثير من برامج المنظمة التي تعنى بالشعوب والقبائل الأصلية، مع الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن الاستفادة من البحوث التي تجريها مجموعة متنوعة من الإدارات في معالجة مسألة كيفية إعادة تحديد الأهداف الإنمائية بهدف تعزيز إدماج الشعوب والقبائل الأصلية.

٤٧ - وقد عالج التقرير المقدم إلى المنتدى في دورته الرابعة (E/C.19/2005/4/Add.5) الهدفين ١ و ٢ تحديدا من الأهداف الإنمائية للألفية. وتورد منظمة العمل الدولية أدناه التقدم المحرز في هذين المجالين، مع التركيز بوجه خاص على مسألة كيفية إعادة تحديد الهدفين من أجل التصدي للتحديات المعينة التي تواجه الشعوب والقبائل الأصلية. وستعرض أيضا معلومات

جديدة عن مساهمة المنظمة في فهم الأهداف ٣ و ٧ و ٨، مع تركيز خاص على الهدف الأخير.

باء - متابعة تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

٤٨ - تعنى إدارات كثيرة بمنظمة العمل الدولية بالحاجة إلى اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة الشعوب الأصلية والقبلية في التنمية، وفي جهود القضاء على الفقر ومبادرات العمل اللائق؛ وترد تفاصيل هذه الأنشطة أدناه.

مراجعة إثنية لورقات استراتيجية الحد من الفقر، أجريت في ١٤ بلدا

٤٩ - أجريت المراجعة الإثنية للتأكد من مدى أخذ حقوق واحتياجات الشعوب والقبائل الأصلية في الحسبان، علما بأن القصد من عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر هو أن تصل إلى المجموعات المهمشة عادة.

٥٠ - ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، الاختلافات الإقليمية الملموسة في مدى إبراز قضايا الشعوب والقبائل الأصلية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. فلا يزال النقاش في أفريقيا في مرحلة البداية. أما في أمريكا اللاتينية، فقد تم تحديد ومناقشة معالم فقر الشعوب الأصلية وأسبابه الرئيسية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، على الرغم من أن تنفيذ تدابير التصدي للوضع قد يكون متأخرا. وفي آسيا، يتفاوت الاهتمام بالتنمية غير المتكافئة للشعوب والقبائل الأصلية ما بين الاهتمام الحقيقي، وبين الإهمال التام، كما يتضح مما يلي:

(أ) لم يتضمن سوى ورقتين فقط من ورقات استراتيجية الحد من الفقر الـ ١٤ تعميما ناجحا لقضايا الشعوب والقبائل الأصلية؛

(ب) سواء كان الإجراء المستهدف موجها نحو المناطق الفقيرة التي تعيش فيها الشعوب الأصلية أو المجتمعات الأصلية والقبلية نفسها، فلا يوجد ضمان لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر في أوساط الشعوب الأصلية؛

(ج) هناك نقص في الإحصاءات الموثوق بها والدقيقة والحديثة المصنفة حسب الأصل الإثني؛

(د) لم تقم سوى بضع ورقات من ورقات استراتيجية الحد من الفقر بدراسة الأبعاد والديناميات الجنسانية لإفقار الشعوب والقبائل الأصلية.

٥١ - هذا مع العلم بأن مشاركة الشعوب الأصلية والقبلية في المشاورات المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر (إن وجدت) غير كافية لأسباب عديدة منها: عدم إبراز برامج التنمية الوطنية؛ وعدم وجود منظمات الشعوب الأصلية يمكن تحديدها بشكل واضح؛ وبعدها جغرافيا والحوازر اللغوية؛ والشروط التقييدية لأهلية المشاركة في المشاورات المتصلة بورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٥٢ - ويسلط الضوء على النقاط التالية لأهميتها الحيوية لإدماج الشعوب الأصلية مستقبلا في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر:

(أ) تعيين آليات تسمح لمنظمات الشعوب الأصلية بالمشاركة، مثل تحديد المنظمات القائمة للشعوب الأصلية؛

(ب) إيجاد أكثر الآليات فعالية من ناحية التكلفة لإشراك الشعوب الأصلية في مختلف مستويات عملية التشاور للتصدي لمختلف القضايا في مختلف المراحل؛

(ج) الاعتراف بأن الشعوب والقبائل الأصلية لا تشكل فئة متجانسة، وبالتالي هناك حاجة لمجموعة متخصصة مختلفة لتمثيل الفئات المختلفة.

**إدماج الشعوب والقبائل الأصلية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر: دراسات
إفرادية من كمبوديا والكاميرون ونيبال**

٥٣ - جرى الاضطلاع بهذه الدراسات الإفرادية في كمبوديا والكاميرون ونيبال لتكملة المراجعة الإثنية لورقات استراتيجية الحد من الفقر (انظر الفقرات ٤٩-٥٢ أعلاه). وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الثلاث أجريت في سياقات مختلفة جدا، وجد أن الشعوب الأصلية لم تشرك بصورة مجدية في عملية وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أي من البلدان التي جرت دراستها. وفي معظم الحالات، كان ممثلو الشعوب الأصلية، في المستوى المحلي لا يعلمون بوجود مثل هذه العملية.

كمبوديا

٥٤ - تركزت الدراسة التي أجريت في كمبوديا^(٤) على مفاهيم الشعوب الأصلية للفقر. وتبرز ورقة استراتيجية الحد من الفقر الحالية لكمبوديا أن الحكومة الكمبودية أصبحت أكثر إدراكا للاستبعاد الاجتماعي والتهميش السياسي للأقليات الإثنية في كمبوديا، ولكن لا توجد حتى الآن استراتيجية محددة لمعالجة شواغل الشعوب الأصلية.

٥٥ - ويجدر بالملاحظة أن أهم الأولويات التي ترددها الشعوب الأصلية في كمبوديا فيما يتعلق بحياتها، تتمثل في الأرض الزراعية، وضمان الأرض والحصول على ما يكفي من الغذاء للعام بأكمله، مما يشير إلى أن أفراد مجتمعات الشعوب الأصلية يواجهون اليوم تنافسا مع الغرباء على أراضي أجدادهم.

٥٦ - وقد خاضت كمبوديا مؤخرا عملية تعميم للامركزية، وهناك هياكل إدارية جديدة مثل شيخ القرية، وسلطات البلديات، والمراكز والمقاطعات، تفرض طرقا مختلفة لصنع القرار تتضارب مع الهياكل الجماعية التقليدية وذلك بنقل التعليمات والأوامر من القمة إلى القاعدة.

٥٧ - ويتضمن التقرير توصيات عملية للتعاون على التنمية مع الشعوب والقبائل الأصلية، تجري متابعتها في سياق المشروع الوطني لمنظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية في كمبوديا، الذي يشمل التدريب على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات.

الكامبيرون

٥٨ - أحرث الدراسة التي تمت في الكامبيرون^(٥) تقييما لمستوى مشاركة الشعوب والقبائل الأصلية في وضع وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر للبلد، وذلك عن طريق مزيج بين تحليل السياسات الحكومية والمعلومات المستمدة مباشرة من المشاورات مع الشعوب والقبائل الأصلية. وخلصت الدراسة إلى أن تطلعاتها وحقوقها لا تكاد تؤخذ في الحسبان وأن هناك مخاوف من أن تطبيق نموذج التنمية الأحادية الراهن الوارد في ورقات استراتيجية الحد من الفقر سيؤدي بالفعل إلى زيادتها فقرا.

٥٩ - تشمل التوصيات الخاصة بإدماج شواغل الشعوب الأصلية في ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالكامبيرون، ما يلي:

(أ) ولكي يتسنى أخذ آرائها في الاعتبار، يجب أن تقوم المشاورات مع الشعوب والقبائل الأصلية على أساس الاعتراف بحقوقها الجماعية بوصفها شعوبا ذات ثقافات نوعية؛

(ب) ويجب أخذ طرائقها في استخدام الأرض والموارد في الحسبان؛

(ج) ويتعين أن تقوم ورقات استراتيجية الحد من الفقر على أساس البيانات المصنفة الموثوق بها، وأن تجمع بناء على المعايير الخاصة بالشعوب الأصلية ومؤشراتها للفقر؛ وبالتالي ينبغي الاضطلاع بدراسات ملائمة للوصول إلى فهم أفضل لأمان الشعوب الأصلية؛

(د) ينبغي التشاور مع الشعوب والقبائل الأصلية في تحديد أولوياتها الإنمائية وينبغي أن تشارك هي بدورها في ذلك مشاريع نشطة؛

(هـ) ينبغي تحديد المعارف التقليدية وإدماجها في استراتيجيات الحد من الفقر.

٦٠ - وتجري متابعة التوصيات ذات الأهمية المباشرة لمنظمة العمل الدولية (وخصوصا التدريب وإقامة حوار معها)، وذلك في سياق العمل الذي تقوم به المنظمة حاليا في الكاميرون.

نيبال

٦١ - تتطابق ورقة نيبال لاستراتيجية الحد من الفقر مع خطتها الخمسية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧). وتعد هذه أول استراتيجية/خطة لها على الإطلاق تركز حصرا على الحد من الفقر. ولكن للأسف لم يتم التشاور مع قوميات الشعوب الأصلية النيبالية البالغة ٥٩ قومية أثناء صياغة الورقة، وتكشف الدراسة الإفرادية الآثار الناجمة عن ضعف المشاورات في عملية وضع ورقة الاستراتيجية: محافة الشعوب الأصلية عن الحكم؛ وعدم إحساس الشعوب الأصلية بانتمائها للبرامج الحكومية/برامج المانحين؛ وفوق كل ذلك التزايد المطرد في مشاركة الشعوب الأصلية في الصراعات المسلحة الداخلية. وتهدف أنشطة منظمة العمل الدولية الموحدة أدناه إلى إتاحة فرص للحوار مع الشعوب والقبائل الأصلية ومشاركتها في السياق الوطني.

برنامج العمل اللائق لنيبال: إدماج شواغل الشعوب الأصلية

٦٢ - فتحت ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بنيبال المجال لتعزيز العمل اللائق لقوميات الشعوب الأصلية. علما بأن إعلان كتمندو أديفازي - جناجاتي بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وبناء السلام في نيبال، والذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ قد تضمن توصية محددة لمنظمة العمل الدولية بالعمل مع دوائرها ومع الشعوب الأصلية على تصميم برنامج عمل لائق لقوميات الشعوب الأصلية، وذلك من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص وتستجيب المنظمة لمطالب قوميات الشعوب الأصلية وشواغلها بتيسير إجراء حوار مستمر بين هذه الشعوب والحكومة، وتوفير التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الشعوب الأصلية وتحديد العناصر الرئيسية لـ "برنامج العمل اللائق" لقوميات الشعوب الأصلية.

٦٣ - وقد أبرزت المشاورات الأولية وجود بعض الطرق لتعزيز العمل اللائق للشعوب والقبائل الأصلية:

(أ) إيجاد فرص عمل مستدام عن طريق تنظيم المشاريع والتدريب على المهارات اللازمة للمهن التقليدية؛

(ب) تيسير المبادرات عن طريق المجموعات التعاونية/مجموعات العون الذاتي لأساليب كسب العيش التقليدية؛

(ج) العمل مع منظمات العمل التقليدية التابعة لقوميات الشعوب الأصلية؛

(د) العمل مع النقابات والتركيز على القضايا المتعلقة بالحقوق، وخصوصاً الحصول على الموارد الطبيعية والحرجية وشهادات تسجيل الأراضي وشهادات المواطنة.

جيم - متابعة تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية: توفير التعليم الابتدائي للجميع

البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال والمبادئ التوجيهية لمشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية

٦٤ - يُجبر أطفال الشعوب الأصلية أكثر من غيرهم على أداء أسوأ أشكال عمل الأطفال، ولا بد من وضع نهج محددة لتلبية احتياجاتهم وإعمال حقوقهم على نحو فعال. وعلى ضوء هذا الهدف، تم تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية في الفلبين، وكينيا، وغواتيمالا، ضمت عدداً من موظفي منظمة العمل الدولية، والشركاء وممثلي الشعوب الأصلية من أجل تحديد الشواغل التي تخص كل بلد من بلدان تلك الشعوب، وتقديم توصيات بشأن برامج تشغيل الأطفال مع الشعوب والقبائل الأصلية. فعلى سبيل المثال عقدت حلقة عمل في كينيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استكشفت جوانب الضعف المحددة التي يعانيها الأطفال المنتمون للمجتمعات الرعوية والمجتمعات التي تعيش على الصيد والقطف، وحددت عدداً من التحديات التي تعترض سبيل مكافحة تشغيل الطفل في تلك الفئات.

٦٥ - ونتيجة لبحوث أجريت في عام ٢٠٠٥، يقوم مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية والبرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال، بوضع مبادئ توجيهية عملية في شكل مذكرات لموظفي منظمة العمل الدولية والشركاء عن كيفية مكافحة تشغيل الأطفال في أوساط الشعوب الأصلية.

دراسة البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال: الاستبعاد الاجتماعي وتشغيل الأطفال في نيبال، مع إشارة خاصة إلى الجنجياتيين (قوميات الشعوب الأصلية)

٦٦ - يعد استغلال الأطفال في العمل مشكلة مزعجة في نيبال حيث يمثل الحرمان من امتلاك الأرض، والأمية، وعلاقات العمل الاستغلالية والفقر، الأسباب الأساسية الطويلة

الأجل لتشغيل الأطفال. فعلى سبيل المثال ينحدر ٥٨ في المائة من الأطفال المشتغلين بأسوأ أشكال عمل الطفل من أسر لا تمتلك أرضاً. وتتكشف هذه الدراسة أسباب التمييز ضد العمال الأطفال الجناحائيين من بين الشعوب الأصلية في نيبال، وذلك في سياق استبعادها بصورة أوسع من المجتمع الوطني.

٦٧ - وتبين هذه الدراسة بجلاء أن تشغيل الأطفال الجناحائيين يمثل ظاهرة معقدة مرتبطة بالفقر، والاستبعاد الاجتماعي والتمييز. ومن الواضح أن تشغيل الطفل مشكلة سياسية واجتماعية بسبب إعاقة التمكين الاقتصادي للشعب الجناحائي نتيجة لاستبعاده الاجتماعي، وعدم تمثيله في عمليات صنع القرار وضيق فرصه في الحصول على الموارد نتيجة للسياسات الحكومية التمييزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم يتم باللغة النيبالية التي ليست لغة الأم لهذا الشعب، مما يؤدي إلى استبعاد هذه الفئة الأصلية من العملية التعليمية. وقد يكون من الوسائل المهمة للتوعية وإحداث تغيير إيجابي، اتخاذ نهج يقر بحقوق هذا الشعب ويعزز التعبئة الاجتماعية. وحتى الآن لا توجد لدى الحكومة ولا لدى المنظمات غير الحكومية سياسة واضحة وشاملة للتصدي لموضوع تشغيل الأطفال الجناحائيين، ولا يزال وضعهم ضعيف التوثيق في نيبال. ويستلزم الأمر إجراء مزيد من البحوث.

دال - الهدف رقم ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٨ - عرّفت منظمة العمل الدولية نوع الجنس على أنه قضية متواشجة في جميع برامجها وأنشطتها المتعلقة بالعمل، وظروف العمل.

البرنامج الدولي للقضاء على تشغيل الأطفال

٦٩ - أُجري بحث نوعي عن الأبعاد الجنسانية لعمل الأطفال من السكان الأصليين في العديد من مجتمعات السكان الأصليين في بيرو. وتجري حالياً متابعة دراسة عن تشغيل الأطفال في أوساط الشعوب الأصلية بالأمازون، تهدف إلى تحديد الاستراتيجيات التي تسهم في مكافحة تشغيل الأطفال في أوساط الشعوب الأصلية، من خلال إجراء تقييم للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحدد استخدام أطفال السكان الأصليين للوقت.

مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية

٧٠ - ما فتى مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية يسعى إلى تشجيع مشاركة النساء والتشاور معهن في عمليات صنع القرار التي تعد جزءاً لا يتجزأ من كل المشاريع المضطلع بها. وفي بعض الحالات، استلزم عدم مشاركة

النساء تنظيم أنشطة المشاريع (في إطار المشاريع الوطنية) تستهدف على وجه التحديد تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في المشاريع.

هاء - الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية: كفاءة الاستدامة البيئية

٧١ - تتألف شبكة السياحة المجتمعية لأمريكا اللاتينية من شبكة من مجتمعات سكان الأرياف والسكان الأصليين ومن المؤسسات والتقنيين المكرسين لدعم التنمية المستدامة للسياحة وللأعمال الاقتصادية الإيكولوجية في أمريكا اللاتينية، وهي تسعى إلى تحقيق الانسجام بين أهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والهوية الثقافية. وتعزز الشبكة السياحة المجتمعية عن طريق تقديم مجموعة من خدمات الدعم إلى الأعمال التجارية التي تمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة بفعالية أكبر وتحسين جودة خدماتها وزيادة قدرتها على المنافسة.

٧٢ - ووفرت الشبكة في عام ٢٠٠٥ ما يلي:

(أ) إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للترويج لقراءة ٢٠٠ وجهة سياحية مجتمعية وتسويقها من خلال الموقع الشبكي المعروف باسم "بوابة الثقافات الحية" (انظر www.redturs.org)؛

(ب) توفير المعارف وتبادل الخبرات من خلال مشاورات إقليمية عُقدت في بنما، حيث اعتمد ممثلو عشرة بلدان مدونات لقواعد السلوك وعلامة تجارية جماعية لتسويق خدماتها.

٧٣ - وتعمل الشبكة أيضا على اتخاذ تدابير لتقييم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لتجارب المجتمعات المحلية في السياحة، كما أجرت دراستين لتوثيق تقديم خدمات السياحة المجتمعية في إكوادور وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وستُنشر قريبا ورقة للسياسات المعنية بالعمل اللائق والتنمية المستدامة في مجتمعات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية.

٧٤ - وستواصل الشبكة في عام ٢٠٠٦ عملها فيما يخص بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للأعمال الاقتصادية الإيكولوجية في أمريكا اللاتينية، بالقيام على سبيل المثال، بتنظيم تدريب في مجال إدارة السياحة في خمسة بلدان ونشر كتيّب للتدريب في مجال السياحة المجتمعية.

واو - الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية: الشراكات من أجل التنمية

٧٥ - نظرا إلى أن نطاق هذا الهدف واسع للغاية، فإن عمل منظمة العمل الدولية سوف تركز على العمل الذي يعزز الحكم الرشيد إزاء الشعوب الأصلية والقبلية وفقا لاتفاقية

منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وسوف تبين كيف أن منظمة العمل الدولية تعزز تلك المبادئ في تصميم وتنفيذ جميع برامجها ومشاريعها، كما سوف تركز على القضايا المتعلقة بالشراكات مع الشعوب الأصلية.

الحكم الرشيد والشعوب الأصلية والقبلية: التحديات الرئيسية

٧٦ - يحدد تقرير الأمم المتحدة الختامي لمشروع الألفية للتنمية (عام ٢٠٠٥)^(٦) مظاهر فشل الحكم على أنها أحد الأسباب الأربعة الرئيسية الكامنة وراء أوجه القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويركز على حاجة الحكومات إلى أن تعمل مع جميع الفئات المعنية وإشراك كافة الفئات السكانية في عمليات صنع القرار. وقد ردد هذا الاعتقاد تقرير فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته لعام ٢٠٠٤، (انظر E/C.19/2005/2)، الذي يشدد على أن النهج القائمة على الحقوق في مجال التنمية والحكم الرشيد أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للشعوب الأصلية ولبلوغ الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في إرساء الديمقراطية وبناء مجتمعات أكثر شمولاً للجميع.

٧٧ - وإضافة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، فإن عددا من صكوك منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بإدارة العمل عموما، وكذلك صكوك المنظمة المتعلقة بالتمييز، تضم مجموعة من الأحكام والمبادئ الخاصة بالحكم الرشيد. ويتمثل النهج الأساسي في أن تتمتع الشعوب الأصلية بنفس الحقوق والفرص المتوفرة لعموم السكان، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الحقوق والتدابير الخاصة لحماية مؤسساتهم وثقافتهم ولغاتهم وأراضيهم.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والحكم الرشيد

٧٨ - يمكن لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ أن توفر إطارا مفيدا للحوار والحكم الرشيد وإشراك الشعوب الأصلية والقبلية في عمليات صنع القرار والعمليات التنموية التي يتأثرون بها. وهي تشدد بشكل خاص على مبدئي التشاور والمشاركة، حيث تنص على أن تقوم الحكومات بما يلي:

- (أ) استشارة الشعوب المعنية، عن طريق إجراءات ملائمة، وخاصة عن طريق الهيئات التي تمثلها (المادة ٦-١ (أ))؛
- (ب) تهيئة الوسائل التي يمكن بها للشعوب الأصلية أن تشارك في جميع مستويات صنع القرارات (المادة ٦-١ (ب))؛

(ج) إتاحة الإمكانيات اللازمة للشعوب الأصلية لكي تطور هياتها ومبادراتها الخاصة تطورا شاملا (المادة ٦-١ (ج)).

٧٩ - ترتبط هذه الأحكام المتعلقة بالتشاور والمشاركة ارتباطا مباشرا بالأحكام الأخرى للاتفاقية التي تتعلق بعملية التنمية، والتي تنص على تمتع الشعوب الأصلية بالحقوق فيما يلي:

(أ) تقرير أولوياتها الخاصة في عملية التنمية، لأنها تؤثر على حياتها ومعتقداتها ونظمها ورفاهها الروحي وعلى الأراضي التي تشغلها أو تنتفع منها بطريقة أخرى؛

(ب) التحكم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) المشاركة في صياغة وتنفيذ خطط التنمية التي يمكن أن تؤثر عليها بصورة مباشرة (المادة ٧-١).

٨٠ - ووفقا للاتفاقية، تقع المسؤولية الرئيسية فيما يخص الحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية والقبلية على عاتق الحكومات، لكنها تشدد أيضا على أن للشعوب الأصلية والقبلية مؤسستها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة. وبالتالي، فإن كفالة الحكم الرشيد يستلزم هياكل شاملة للحكم توفر الإطار اللازم للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وهياكل الحكم الخاصة بها، والتي يجب احترامها وتعزيزها في عملية التنمية. وتقوم الاتفاقية على أهمية الجمع بين الطرفين عن طريق الحوار حتى يتسنى لهما العمل معا لمصلحتهما كليهما على تطوير مجتمع أكثر شمولاً للجميع.

٨١ - ويتمثل التحدي الرئيسي المتبقي لدى البلدان التي صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، في تنفيذ آليات متسقة وشاملة وأطر تشريعية للتصدي لقضايا التشاور والحقوق في الأراضي. وكثيرا ما يُفتقر إلى التشاور، لا سيما في مجال استغلال الموارد الطبيعية وفي حالات أنشطة التعدين والحراجه على الأراضي التي تشغلها أو تستخدمها الشعوب الأصلية والقبلية. ويمكن لتحسين إجراءات التشاور مع الشعوب الأصلية والقبلية بشأن مسائل تتعلق بالأراضي والموارد، بل وتعلق أيضا بطائفة من المسائل الأخرى، أن يساعد في إدخال تحسينات جوهرية على الحكم، مما يؤدي إلى مزيد من التنمية المستدامة، وكذلك إلى تحسين العلاقات بين الشعوب الأصلية والقبلية والدول.

أنشطة منظمة العمل الدولية الحالية واستراتيجيات المنظمة المتعلقة بإشراك الشعوب الأصلية والقبلية في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

٨٢ - تتصل كل المشاريع المبينة في الفرع الرابع أعلاه بتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بمعناه الأوسع. فعلى سبيل المثال، يشكل البحث في مدى حماية التشريعات

والدساتير في أفريقيا لحقوق السكان الأصليين شرطا مسبقا لاتخاذ خطوات صوب ممارسات الحكم الرشيد هنالك. وعلى نفس المنوال، فإن البحث في القانون العرفي للسكان الأصليين في المغرب وعمليات بناء الحوار هناك تنصب على مواءمة العناصر المتصلة بالسكان الأصليين والعناصر السائدة في المجتمع الوطني. وستتصدى منظمة العمل الدولية أيضا للتحديات التي تنشأ لدى تطبيق مبدأ التشاور في حلقة دراسية دون إقليمية تُعقد في غواتيمالا في عام ٢٠٠٦، مع التركيز على مسؤوليات بلدان تلك المنطقة التي صدّقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩.

٨٣ - وعلى نحو ما نوقش في الفرع الأول أعلاه، يعد بناء القدرات أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لكل أنشطة منظمة العمل الدولية في هذا المجال، وعليه فإنه يدخل كعنصر في جميع برامجها. كما أن هدف تسوية النزاعات يشكل، عند الاقتضاء، جزءا أساسيا من أنشطة منظمة العمل الدولية على الصعيد الوطني التي تصل بين الحكومات والشعوب الأصلية والقبلية. ويجري حاليا التركيز أساسا على وضع مؤشرات وبيانات مصنفة بخصوص الشعوب الأصلية والقبلية، وذلك في كافة وكالات الأمم المتحدة. وستنظر منظمة العمل الدولية، مع إدارة الإحصاءات التابعة لها، في طرق لمعالجة هذا الشاغل في عام ٢٠٠٧.

منظمة العمل الدولية والشعوب الأصلية: تحديات الشراكة من أجل التنمية

٨٤ - يكتسي مفهوم الشراكة أهمية بالغة بالنسبة لمنظمة العمل الدولية في عملها مع الشعوب الأصلية والقبلية. وعليه، فإن مبدأي التشاور والمشاركة المحسدين في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، واللذين تسترشد بهما أساليب العمل في المنظمة، ويشكلان الوسيلة الرئيسية التي تسعى بها إلى كفالة إشراك الشعوب الأصلية والقبلية في عمليات التنمية التي تتأثر بها هذه الشعوب. غير أن التعامل مع الحكومات ومع منظمات الشعوب الأصلية والقبلية على اختلافها الكبير، من حيث القدرة التنظيمية، يشكل تحديا ليس بالهين.

٨٥ - وعلى سبيل المثال، فإن الهياكل التنظيمية التي تتجاوز مستوى القرية في كمبوديا يحدها الافتقار العام للتعليم وإلى الإلمام بالنواحي القانونية وبلغه الخمر، كما تعوقها محدودية فرص الوصول المادي. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة مجتمعات السكان الأصليين في أي مشروع إنمائي هي مقصورة على مستوى القرية، مما يجعل من الصعب على منظمة العمل الدولية العمل بشكل مباشر مع الهياكل التقليدية. ولتضييق هذه الفجوة، دخلت منظمة العمل الدولية في شراكات في الميدان مع المنظمات غير الحكومية التي لها تجربة ملموسة في مجال العمل داخل مجتمعات السكان الأصليين.

٨٦ - ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى مثل هذه المنظمات الوسيطة إذا ما اعتُبرت ولاية منظمة العمل الدولية، بوصفها منظمة دولية، تكمن قيمتها المضافة في مجال ولايتها المعيارية وفي قدرتها على العمل في مجال السياسات العامة. وتعد العناصر التقنية والبحثية عناصر لازمة مكتملة لهذه الأولويات، وكثيرا ما يكون الدخول في شراكات مع المنظمات المنفذة ضروريا لتحقيق تلك الأهداف. كما أن تلك الشراكات كثيرا ما قد تشكل خطوة وسيطة لبناء قدرات الشعوب الأصلية ذاتها، حيث إنها توجد وسيلة للربط بين الأطر الدولية والوطنية والمحلية.

٨٧ - ويدعم مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب والقبائل الأصلية مجموعة من الأنشطة في كينيا، تهدف إلى تعزيز صوت الرعاة والصيادين - القطّافين والمنظمات التي تمثلهم في مناقشات السياسات المتصلة بالموضوع، ولا سيما فيما يخص مشاركتهم في عملية استعراض الدستور. وقد تبين أن التحديات التي تطرحها هذه الشراكات مختلفة تماما عن التحديات المطروحة في كمبوديا، ونظرا لأنها أطول أمدا، فإنه يمكن تقييمها الآن.

٨٨ - وفي كينيا، فإن مستوى التنظيم عال نسبيا، وإن كان مشتتا إلى حد ما. ويبدو أن ذلك يعزى إلى المسافة الجغرافية والافتقار إلى الموارد، مما يؤدي إلى تعقيد عقد الاجتماعات التنظيمية، كما يسهم في تضارب المصالح والصراع على السلطة بين مختلف الجماعات. وتعمل منظمات الشعوب الأصلية بشكل متزايد على إقامة علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية.

٨٩ - ومن الدروس المستفادة من الشبكات التي تعمل معها منظمة العمل الدولية ما يلي:

(أ) سمح الدعم من جانب منظمة العمل الدولية للرعاة والصيادين - القطّافين بتحديد: موقف موحد في عملية استعراض الدستور؛ وصياغة ورقات عن أهم القضايا الجوهرية؛ وتعيين ممثلهم في مواقع رئيسية في العملية؛ وإبراز شواغلهم الرئيسية في مشروع الدستور؛ وتبليغ موقفهم وتعزيزه من خلال المشاورات على مستوى المجتمعات المحلية ومن خلال التدريب؛

(ب) كفل الدعم المباشر الذي قدمته منظمة العمل الدولية لمشاريع إضافية: إشراك الشباب والنساء إلى حد ما في العملية، وإلى إضفاء الشرعية على منظمة نساء الشعوب الأصلية لدى محاولة الاتصال بجهات مانحة محتملة أخرى لاحقا؛

(ج) إن الشرط الذي يفرضه معظم الجهات المانحة بأن يتم تحويل الأموال إلى كل من المنظمات الأعضاء في الشبكة، عن طريق المنظمة المضيفة، لم يأخذ في الحسبان التنوع في الميدان، بل إنه أفضى إلى تضارب مصالح فرادى المنظمات الأعضاء.

٩٠ - وبناء على خبرة منظمة العمل الدولية في كمبوديا وكينيا، انتهت المنظمة إلى أن العناصر التالية هي عناصر أساسية لإقامة شراكات تتسم بالفعالية والكفاءة مع الشعوب الأصلية والقبلية:

(أ) التقاء الأهداف الأساسية فيما بين الشركاء بدلا من انفصال الأهداف المؤسسية؛

(ب) ينبغي التركيز على تعزيز تأثير الشعوب الأصلية ومشاركتها في عمليات وضع السياسات الخاصة بالشعوب الأصلية وصنع القرار التي تؤثر في حياتهم، وإشراك مختلف الأطراف الفاعلة التي لها تأثير على تلك العمليات؛

(ج) ينبغي منح الأولوية لبناء القدرات، وينبغي النظر إلى تنظير وتصميم بناء القدرات بوصفه عملية طويلة الأمد واضحة التطور والأسس المرجعية؛

(د) لا يتعين إشراك الشعوب الأصلية، وكذلك الحكومات وموظفي الوكالات وغيرهم من الأطراف الفاعلة المعنية، في عملية بناء القدرات بهدف سد الفجوات في كلا الجانبين؛

(هـ) ينبغي الاضطلاع بالعمليات المشتركة للتقييم والتقدير مع الشركاء وفهم الشراكات على أنها عمليات لتقاسم المعارف؛

(و) ينبغي توثيق الخبرات والدروس المستفادة وتقاسمها مع الشركاء الآخرين؛

(ز) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء ومناقشة القضايا الجنسانية

مع الشركاء.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٢٣ (E/2005/43).

(٢) انظر Barume, A., K., Cadre légal pour la protection des droits des peuples indigènes et tribaux au Cameroun, PRO 169، منظمة العمل الدولية بجنيف، ٢٠٠٥ (باللغة الفرنسية فقط).

(٣) انظر Tchoumba, B., *Indigenous and Tribal Peoples and Poverty Reduction in Cameroon*، مشروع تعزيز سياسات منظمة العمل الدولية المعنية بالشعوب الأصلية والقبلية، مكتب العمل الدولي، جنيف، والمركز المعني بالبيئة والتنمية، ياوندي، ٢٠٠٥.

(٤) انظر *Chhim, K. Indigenous and Tribal Peoples and Poverty Reduction in Cambodia*, Project to Promote ILO Policy on Indigenous and Tribal Peoples, International Labour Office, Geneva and Centre for Advanced Study, Phnom Penh, 2005

(٥) انظر *Tchoumba, B., Indigenous and Tribal Peoples and Poverty Reduction in Cameroon*, Project to Promote ILO Policy on Indigenous and Tribal Peoples, International Labour Office, Geneva, and Centre for Environment and Development, Yaoundé, 2005

(٦) للاطلاع على النص الكامل للتقرير، انظر <http://www.unmilleniumproect.org>
